الأمم المتحدة

E/CN.3/2017/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 December 2016
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والأربعون

٧-١٠ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ (ط) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار:

إحصاءات المخدرات وتعاطيها

تقرير المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن وضع خارطة طريق دولية لتحسين إحصاءات المخدرات

مذكرة من الأمانة العامة

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٠/٢٠١٦ والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل التقرير المتعلق بتحسين جودة إحصاءات المخدرات وزيادة توافرها. وقد أعد هذا التقريرَ المعهدُ الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، بالتشاور مع منظمة الجمارك العالمية، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، والمركز الأوروبي لرصد المخدرات وإدمانها، ومنظمة الصحة العالمية. ويتضمن التقرير مجموعة من الإجراءات المقترحة من أجل زيادة توافر إحصاءات المخدرات وتحسين جودتها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتنظر فيها اللجنة الإحصائية.

* E/CN.3/2017/1.

200117 100117 16-22229 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن وضع خارطة طريق دولية لتحسين إحصاءات المخدرات

أولا - مقدمة

١ - يشكل توافر بيانات عالية الجودة عن المخدرات عنصرا أساسيا لفهم حالة المخدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، كما أنه حجر الزاوية في وضع سياسات تستند إلى الأدلة وفي الرصد. وتنعكس أهمية جمع البيانات العالمية في الاتفاقيات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات[(١)]، التي يُطلب إلى الأطراف فيها أن تقدم سنويا بيانات متصلة بالمخدرات إلى الأمم المتحدة.

٢ - وتم التشديد على ضرورة تحسين وتنسيق جمع البيانات والتحليل والبحث بشأن مشكلة المخدرات في عدد من قرارات ووثائق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات[(٢)]. وفي عام ٢٠١٤، قدم تقرير عن تحسين جودة إحصاءات المخدرات وزيادة توافرها في الدورة الخامسة والأربعين للجنة الإحصائية (E/CN.3/2014/19).

٣ - ومؤخرا، أسهمت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة في نيسان/أبريل ٢٠١٦، المعنونة ”التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال“ (القرار دإ-٣٠/١، المرفق) في زيادة تعزيز قيمة الإحصاءات الموثوقة والقابلة للمقارنة والموضوعية والمتسمة بالجودة في جميع مجالات المخدرات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، كررت الجمعية العامة تأكيد الالتزام بزيادة توافر المعلومات الإحصائية وتحسين جودتها (انظر A/C.3/71/L.10/Rev.1، الفقرة ٧٩).

٤ - ويتضمن هذا التقرير اقتراحا لوضع خارطة طريق دولية من أجل تحسين الإحصاءات المتعلقة بالمخدرات (خارطة الطريق) للاستجابة بشكل شامل للدعوة التي وجهتها الدول الأعضاء في حالات عديدة لتعزيز المعلومات الإحصائية المتعلقة بالمخدرات من خلال سلسلة

---

(١) الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨.

(٢) انظر United Nations Office on Drugs and Crime, “Thematic programme on research, trend analysis and forensics 2015-2016”, p. 41.

من الأهداف والأنشطة المتكاملة. وسيقدم المكتب خارطة الطريق نفسها إلى لجنة المخدرات، وهي هيئة الأمم المتحدة لوضع السياسات التي تتولى المسؤولية الرئيسية عن شؤون مراقبة المخدرات، للنظر فيها.

ثانيا – معلومات أساسية

٥ – تنص الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات على نظام لمراقبة بعض المؤثرات النفسانية، المشار إليها في هذا التقرير بالمخدرات[٣]. وتتسم مشكلة المخدرات العالمية إجمالا بسمتين هما: الأنشطة غير القانونية التي تؤثر في عرض المخدرات، والجوانب الصحية المحيطة بتعاطي المخدرات. وعادة ما تشير الإحصاءات المتعلقة بالمخدرات إلى مجالي العرض والطلب.

٦ – تحدد القوائم (''الجداول'') المرافقة للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببرتوكول عام ١٩٧٢ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ما إذا كانت مادة ما تندرج تحت مصنف ''المخدرات'' أو لا. وتم تعديل القوائم مع مرور الوقت، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة واسعة النطاق من المؤثرات النفسانية الأخرى التي ظهرت على مر الزمن باعتبارها مواد تُستهلك لآثارها النفسانية. وهذه المواد، التي يشار إليها باسم ''المؤثرات النفسانية الجديدة''، هي موضع اهتمام أيضا بسبب خطرها المحتمل على الصحة العامة؛ وقد تكون هذه المواد خاضعة للرقابة على الصعيد الوطني قبل أن يُنظر في إدراجها المحتمل ضمن جداول الاتفاقيات الدولية.

ألف – دور المكاتب الإحصائية الوطنية في إحصاءات المخدرات

٧ – يتمثل اختصاص المكاتب الإحصائية الوطنية في إنتاج معلومات عن الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المهمة. والمكاتب الإحصائية الوطنية هي المستودع الذي تتوافر فيه في على صعيد البلد الدراية التقنية من أجل إجراء التعدادات والاستقصاءات وتنسيق السجلات الإدارية كما يمكن أن تؤدي دورا قياديا في تجميع المعلومات من مصادر أخرى. وتؤثر المخدرات على مجموعة واسعة النطاق من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن قياسها من الناحية الإحصائية، مثل الاستهلاك والمقاضاة والسجن والحكم والصحة والمسائل المالية، من بين أمور أخرى. ويمكن للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تؤدي دورا أكبر في إنتاج إحصاءات المخدرات. وإسهامها بالغ الأهمية في المجالات التالية:

(٣) من ثم، فإن مصطلح ''المخدرات'' المستخدم في هذه الوثيقة لا يشمل الكحول والنيكوتين.

(أ) توحيد المصطلحات وممارسات المساءلة من أجل التوصل إلى إطار مشترك؛

(ب) جمع البيانات من مختلف المؤسسات ومستويات الحكومة من أجل إنشاء نظام إحصائي متكامل؛

(ج) استخدام قدراتها على تحليل البيانات الإحصائية والجغرافية؛

(د) ضمان مبادئ السرية والخصوصية التي تعزز موثوقية النظام؛

(هـ) تعميم البيانات الإحصائية على جميع أصحاب المصلحة.

٨ - ورغم أن المكاتب الإحصائية الوطنية لا تتمتع جميعها بالخبرة في مجال جمع الإحصاءات المتصلة بالمخدرات، فإن خصائصها المتأصلة تجعلها مؤهلة بشكل جيد جدا - بالتنسيق مع جميع منتجي البيانات ذات الصلة - للمشاركة بهمة في تحسين البيانات عن المخدرات بوتيرة منتظمة، وتيسير التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي وتعزيز توحيد البيانات وتحسين جودتها. وتكتسب المكاتب الإحصائية الوطنية قيمة مضافة واضحة في تنفيذ استقصاءات الأسر المعيشية بشأن تعاطي المخدرات، إذ يمكن للمكاتب البناء على هياكلها الأساسية وتطويرها المنهجي في الاستقصاءات السكانية الكبيرة الأخرى الجارية.

ثالثا - التطورات الأخيرة في مجال إحصاءات المخدرات

٩ - لقد تطور قياس مشكلة المخدرات العالمية على مر الزمن. وقادت هذه التطورات لجنةُ المخدرات، بوصفها هيئة الأمم المتحدة لتقرير السياسات التي أنيطت بها المسؤولية الأولية عن شؤون مراقبة المخدرات. ونتيجة اعتماد اللجنة في عام ٢٠٠٩ للإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية (انظر E/2009/98-E/CN.7/2009/12، الفصل الأول، جيم)، تم تنقيح الصك الرئيسي للتقارير الدولية المتعلقة بالمخدرات (الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية) (المرجع نفسه، القرار ١٢/٥٢).

١٠ - وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يشكل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهو الكيان الرئيسي لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية والتصدي لها، مركز التنسيق لجمع البيانات عن المخدرات. ويُقدَّم قدر كبير من المعلومات المتاحة بشأن حالة المخدرات العالمية إلى المكتب من خلال الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية. ويقوم المكتب أيضا بجمع البيانات من خلال البرامج الوطنية والإقليمية والعالمية المستمرة. كما تتطلب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات أن تقدم الدول الأطراف بيانات عن فرادى المضبوطات الكبيرة من

المخدرات[٤]. ويتم تحليل المعلومات المتاحة عن المخدرات بانتظام، على الصعيد العالمي، وإدراجها ضمن تقرير المخدرات العالمي الذي يصدره المكتب سنويا. وإلى جانب المكتب، فإن العمل الذي يقوم به العديد من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى يغذي المعلومات المتاحة عن حالة المخدرات.

١١ - وتحتفظ منظمة الصحة العالمية بمستودع مركزي، هو المرصد الصحي العالمي[٥]، الذي يتضمن الإحصاءات الصحية المتولدة عن مختلف برامج المنظمة. وفي مجال تعاطي المخدرات[٦]، يشمل المرصد نظام المعلومات العالمي بشأن الموارد اللازمة للوقاية من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات وعلاجها، الذي يحدد ويرصد موارد النظم الصحية على الصعيد القطري للاستجابة للمشاكل الصحية الناجمة عن تعاطي المؤثرات النفسانية[٧]. ويضم نظام المعلومات هذا بيانات عن نظم المعلومات على الصعيد القطري وبيانات عن تغطية التدخلات العلاجية للاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات على جميع المستويات. وتضطلع منظمة الصحة العالمية بأنشطة المراقبة في سياق رصد عوامل الخطورة للأمراض غير المعدية والسلوكيات الخطرة في صفوف الشباب التي يمكن أن تكون بمثابة منابر مناسبة للمراقبة القائمة على السكان لرصد تعاطي المؤثرات النفسانية بين السكان، بما في ذلك نظام المراقبة التدريجي التي وضعته منظمة الصحة العالمية (STEPS) والاستقصاء العالمي لصحة الطلاب في المدارس[٨]. وتصدر منظمة الصحة العالمية دوريا تقديرات لعبء الأمراض التي تعزى إلى تعاطي الكحول والمخدرات، بما في ذلك تقديرات الوفيات التي تعزى إلى تعاطي المخدرات.

١٢ - ويجمع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين ١١ من منظمات الأمم المتحدة وأمانة للعمل بشكل مشترك نحو القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ كجزء من أهداف التنمية المستدامة. ويضطلع البرنامج بمهمة قيادة الدعوة من أجل العمل على الصعيد العالمي للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويتولى

(٤) الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببرتوكول عام ١٩٧٢، المادة ١٨، الفقرة ١ (ج)؛ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، المادة ١٦، الفقرة ٣؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة ٢٠، الفقرة ١ (ب).

(٥) انظر http://apps.who.int/gho/data/node.home.

(٦) في هذا السياق، فإن مصطلح ''تعاطي المخدرات'' يتجاوز المخدرات الخاضعة للرقابة الدولية، ويشمل الكحول والنيكوتين.

(٧) انظر www.who.int/substance_abuse/activities/atlas/en/index.html.

(٨) انظر www.who.int/chp/steps/en/.

المسؤولية عن رصد الاستجابة العالمية المتعددة القطاعات لوباء فيروس نقص المناعة البشرية. ويطلب البرنامج المشترك سنويا بيانات عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية وعن الاستجابات التي تُنفذ على الصعيد الوطني في مجال الوقاية منه وعلاجه ورعاية المصابين به لصالح للفئات السكانية الرئيسية المعرضة لخطر فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك متعاطو المخدرات بالحقن والسجناء. ويتم تجميع المعلومات عن تقديرات حجم السكان، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية، واختبارات الكشف عن الإصابة بهذا الفيروس، وتدابير وقائية مختارة. وعلى الصعيد الوطني، وفي الآونة الأخيرة، على الصعيد دون الوطني، باتت البيانات تُجمع من خلال أداة رصد الإيدز على الصعيد العالمي ثم تُنشر من خلال تطبيق AIDSInfo إلكترونيا، وأطلس الفئات السكانية الرئيسية، وتقارير برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفريق المرجعي المعني بالتقديرات والنماذج والإسقاطات التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يدعم التطوير المنهجي للنماذج لتحسين التقديرات المتعلقة بحجم السكان، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وانتشاره في صفوف الفئات السكانية الرئيسية، بما في ذلك متعاطو المخدرات بالحقن.

١٣ - أنشأت منظمة الجمارك العالمية شبكة عالمية تتألف من ١١ مكتبا من المكاتب الإقليمية للاتصالات الاستخبارية من أجل جمع وتحليل واستكمال البيانات، بالإضافة إلى نشر المعلومات عن الاتجاهات وأساليب العمل والمسالك وحالات الغش البارزة. وتحظى هذه الآلية بدعم من شبكة الإنفاذ الجمركي، وهي منظومة عالمية لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتبادلها لأغراض الاستخبارات. وتتعهد الشبكة قاعدة بيانات مقيدة الوصول على الإنترنت، تتضمن ١٣ عنوانا رئيسيا ومنتجات تغطي المجالات الرئيسية لأنشطة الإنفاذ الجمركي، اثنان منها هما المخدرات والسلائف. وتقوم مكاتب الاتصالات الاستخباراتية الإقليمية بدراسة وتقييم المضبوطات الدولية، والتحقق من دقة البيانات المقدمة من جهات الاتصال الوطنية، وإصدار الإنذارات، من بين أمور أخرى. وتعمل الشبكة بوصفها أداة عالمية للمعلومات والاستخبارات، وتجري منظمة الجمارك العالمية دوريا تحليلات استراتيجية وتكتيكية عالمية استنادا إلى المعلومات المتاحة في الشبكة.

١٤ - والمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان مكلف بجمع وتحليل ونشر البيانات الأوروبية المتعلقة بالمخدرات، ويغطي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج وتركيا. وفي السنوات الأخيرة، تم التركيز بشكل أكبر على تحديد وتعميم أفضل الممارسات وتحسين جودة بيانات العرض وقابليتها للمقارنة. ويجمع المركز معلومات عن جميع جوانب حالة

المخدرات والاستجابات والسياسات والقوانين المتعلقة بها. وهو يأخذ بمنظور شامل ويغطي قضايا الطلب والعرض في إطار جمع البيانات والإبلاغ عنها. وكلف المركز أيضا، إلى جانب مكتب الشرطة الأوروبي، بتنسيق نظام الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة الذي وضعه الاتحاد الأوروبي. وهو يعمل عن كثب مع شبكة Reitox لمراكز التنسيق الوطنية، التي تشكل أبرز مقدمي البيانات لعمل الوكالة. ويشارك المركز أيضا في وضع المعايير لبلدان الاتحاد الأوروبي عند الإبلاغ عن المخدرات غير المشروعة. وقد أحرز، بالاشتراك مع الدول الأعضاء وبالتنسيق مع مكتب الشرطة الأوروبي والمكتب الإحصائي التابع للمفوضية الأوروبية، تقدما كبيرا في عدد من المجالات الإحصائية مثل مضبوطات المخدرات، ودرجة نقاء المخدرات وتركيبتها، وأسعار المخدرات، ومرافق إنتاج المخدرات، والجرائم المندرجة ضمن قوانين المخدرات، وتقديرات حجم السوق.

١٥ - وتعمل لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية بالتعاون مع الدول الأعضاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتوليد البيانات عن تعاطي المخدرات وعلاج متعاطيها ومؤشرات مراقبة عرضها. وتتبع اللجنة عند إنتاج البيانات عن تعاطي المخدرات بروتوكولا بحثيا مشتركا قائما على الدراسات الوبائية مما يكفل أن تكون البيانات التي تنتجها هذه الدراسات قابلة للمقارنة بين البلدان. ولكفالة الاتساق بين البيانات التي تنتجها اللجنة والبيانات التي يجمعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تجمع علاقة عمل وثيقة بين هاتين الوكالتين، فهما تقومان بشكل مشترك باستعراض البيانات الواردة من الدول الأعضاء وتوفير الدعم المتبادل في التحليلات عبر الوطنية.

١٦ - وباشر الاتحاد الأفريقي مؤخرا مشروعا للدراسات الوبائية المرتبطة بتعاطي المخدرات مدته سنتين يهدف إلى تعزيز القدرة على إجراء البحوث وجمع البيانات بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج منه في أفريقيا، لدعم تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. ويسعى المشروع إلى زيادة الخدمات القائمة على الأدلة لمشاكل تعاطي المخدرات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من خلال إنشاء شبكات ومراصد وبائية لتقديم أدلة من أجل صياغة السياسات وتقديم الخدمات.

١٧ - كما أن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، التي تدير أيضا الإحصاءات العالمية المتعلقة بالإنتاج غير المشروع للمخدرات واستهلاكها، تجمع من الدول الأعضاء البيانات المتصلة بالعرض غير المشروع للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية، ولا سيما المضبوطات من السلائف الكيميائية.

١٨ - وعلى الصعيد العالمي، تم التصدي بنجاح في السنوات الأخيرة لتحديات منهجية هامة في إحصاءات المخدرات. فعلى سبيل المثال، تجرى بانتظام استقصاءات لرصد المحاصيل غير المشروعة في البلدان التي تُزرع فيها على نطاق واسع محاصيل الكوكا والأفيون غير المشروعة؛ وقد طُوّر قدر كبير من المعارف والتقنيات المتطورة إلى حد ما لتقدير المساحات التي تتم زراعتها. كما برزت تطورات منهجية في قياس تعاطي المخدرات. وقد تم دمج استقصاءات تعاطي المخدرات في أوروبا وأمريكا الشمالية وتم استحداث نهج مبتكرة لتقدير انتشار تعاطي المخدرات، مثل تحليل مياه الصرف وأساليب تقدير انتشار تعاطي المخدرات في صفوف السكان عموما عن طريق سؤال عينة من الأفراد عن المتعاطين في إطار شبكاتهم الاجتماعية (network scale-up methods).

١٩ - كما أُحرز تقدم في مجال التنسيق والتعاون الدوليين. ويتواصل المكتب مع جميع الوكالات المذكورة أعلاه ويتعاون معها بانتظام. فعلى سبيل المثال، أنشأت منظمة الصحة العالمية والمكتب المعني المخدرات والجريمة مؤخرا فريق تنسيق بشأن البيانات الوبائية المتعلقة بالمخدرات، يتألف من جميع الوكالات الإقليمية والدولية المذكورة أعلاه التي تنشط في مجال الدراسات الوبائية المرتبطة بتعاطي المخدرات، بهدف مواءمة الجهود الدولية بشأن بيانات الدراسات الوبائية المرتبطة بتعاطي المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعات البيانات العالمية المتصلة بتعاطي المخدرات، وهي التي تقيس عدد متعاطي المخدرات بالحقن وعدد المصابين بالاعتلال (فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد C) في صفوف متعاطي المخدرات بالحقن، يتم تجميعها واستعراضها بشكل مشترك من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والبنك الدولي.

٢٠ - وقد أُحرز وجه آخر من أوجه التقدم يتمثل في إنشاء نظم للإنذار المبكر من جانب المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وكذلك المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان ن من أجل التبادل الآني للمعلومات المتعلقة بالمؤثرات النفسانية الجديدة الناشئة. وقد أنشأ المكتب نظام الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة استجابة لظهور هذه المواد على الصعيد العالمي. وأثبت نظام الإنذار المبكر فعاليته الشديدة في رصد الاتجاهات المتعلقة بالمؤثرات النفسانية الجديدة وتحديدها والإبلاغ عنها، لتكون أساسا للاستجابات السياساتية الفعالة القائمة على الأدلة.

٢١ - ويستلزم وصف الطلب على المخدرات وعرضها نظام معلومات شامل ومترابط. ويحدد الشكل الأول أدناه عناصر هذا النظام، وينظر في المواضيع التي يمكن أن تصف مشكلة المخدرات. ولا يتضمن الشكل ليس قائمة شاملة، بل يهدف إلى تقديم لمحة عامة عن العناصر الممكنة.

الشكل الأول

عناصر نظام الإحصاءات الوطنية المتعلقة بالمخدرات

باء – أهداف التنمية المستدامة والمخدرات

٢٢ – تتشابك مشكلة المخدرات مع طائفة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وبالتالي فإنها تتفاعل بطرق عديدة مع قضايا التنمية. وتم الاعتراف بأهمية هذا التفاعل اعترافا واضحا في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية التي أشار فيها رؤساء الدول والحكومات والوزراء إلى أن الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية متكاملة ويعزز بعضها بعضا (انظر القرار دإ-١/٣٠، المرفق).

٢٣ – وفي أهداف التنمية المستدامة، تم الاعتراف صراحة بالصلات بالمخدرات في الغاية ٣-٥، وهي تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك. وعلى نطاق أوسع، بما أن لمشكلة المخدرات بعدا هاما من أبعاد الصحة العامة، فإن تعاطي المخدرات يرتبط ارتباطا وثيقا بالهدف ٣، ألا وهو ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

٢٤ – ويرتبط جانب العرض من مشكلة المخدرات ارتباطا وثيقا بقضايا العنف والجريمة المنظمة والافتقار إلى سيادة القانون والحوكمة، وبالتالي مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

رابعا – التحديات والثغرات المتصلة بالبيانات

ألف – على المستوى الوطني

مسائل عامة

٢٥ – تتشابك ظاهرة المخدرات مع طائفة واسعة من الأنشطة غير المشروعة؛ ومن ثمّ، تُضفي الطبيعة السرية لهذه الأنشطة تعقيدا حتميا على الجهود الرامية إلى قياس هذه الظاهرة. وتستند مؤشرات المخدرات إلى البيانات الإدارية وكذلك إلى الاستقصاءات الإحصائية، مثل مسوح الأراضي المتعلقة برصد المحاصيل غير المشروعة والاستقصاءات المعيشية المعنية برصد تعاطي المخدرات.

٢٦ – وتُستمد البيانات الإدارية عادةً من مجالين رئيسيين هما: نظام العدالة الجنائية، والخدمات الصحية. وتمثل السجلات الإدارية مقياسا مباشرا لاستجابة الدولة لمشكلة

المخدرات. وتتأثر البيانات المستخرجة من هذه السجلات بعدة عوامل، منها الأولويات السياساتية، وفعالية التدخلات الحكومية، وثقة الجمهور في السلطات الوطنية، والقدرات التقنية، والموارد اللازمة لإنتاج الإحصائيات. ولا تقيس هذه البيانات حجم المشكلة، غير أنها تحتاج إلى التحقق منها من مصادر مختلفة وتعزيزها بإشارات مرجعية لكي يُسترشد بها في تحديد الاتجاهات السائدة. فعلى سبيل المثال، لا تحدد كمية المخدرات المضبوطة عموما إلا نسبة غير معلومة (ومتغيرة) من كمية المخدرات المتجر بها. وبالمثل، فإن سجلات متعاطي المخدرات، أو السجلات الإدارية لنوبات العلاج من المخدرات، تعكس عموما نسبة غير معلومة من إجمالي المتعاطين.

٢٧ - وتفتقر بلدان كثيرة إلى القدرات وكذلك إلى الموارد المالية اللازمة لإنتاج إحصائيات عالية الجودة عن المخدرات. وتُسهم قلة البيانات الرسمية والجوانب التقنية والمتخصصة لإنتاج البيانات الوبائية في نشوء وضع لا تتوافر فيه البيانات المتعلقة بحالات محددة متعلقة بالمخدرات إلا من مصادر غير رسمية، مما يحد من إمكانية الانتفاع بها ومن قابليتها للاستدامة.

٢٨ - وبالنظر إلى أن إحصائيات المخدرات ينبغي تجميعها من وكالات متعددة، يمكن لغياب التنسيق الوطني أن يؤثر بقوة على جودة البيانات الوطنية. ويتمثل أحد أوجه القصور الأخرى في عدم التحقق من المواد التي يجري استهلاكها أو ضبطها بإخضاعها لفحوص مختبرية وفي أن المعلومات التي يتم الإبلاغ بها غالبا ما تعتمد على تصورات متعاطي المخدرات وموظفي إنفاذ القانون. وتبعث هذه المسألة على قلق خاص بالنسبة للمؤثرات النفسانية الجديدة، التي يتسم سوقها بالتقلب الشديد، بحيث تدخل إليه المواد الجديدة بسرعة وتخرج منه بسرعة.

تصنيف البيانات وتحسين جودة الإحصاءات من أجل تلبية الاحتياجات من البيانات المتصلة بالمخدرات

٢٩ - يتفاوت تأثير مشكلة المخدرات بين مختلف المجموعات السكانية، ولكي يتسنى الاسترشاد بإحصاءات المخدرات بشكل كامل، لا بد أن تُصنّف هذه الإحصائيات تصنيفا ملائما. فعلى سبيل المثال، في الظروف المثالية، ينبغي أن تكون بيانات متعاطي المخدرات مُصنّفة طبقا لمتغيرات عديدة، منها السن والجنس وطريقة التعاطي (التدخين أو استنشاق المساحيق أو استنشاق الأبخرة أو الحقن) والمكان (الأسر المعيشية أو السجن أو الشارع) والدخل والحالة الاجتماعية الاقتصادية والمستوى التعليمي والحالة بالنسبة للهجرة (لاجئ أو مهاجر أو ضحية اتجار بالبشر) والمتغيرات الصحية مثل الحالة بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية وبالنسبة لالتهاب الكبد.

٣٠ - ويمكن مراعاة بعض هذه التصنيفات في استقصاءات تعاطي المخدرات، ولكن بعض المجموعات السكانية الفرعية من المتعاطين يصعب الوصول إليها في الاستقصاءات وتكون لها سمات خاصة واحتياجات خاصة، مما يقتضي تكريس دراسات مخصصة لها؛ وتشمل هذه المجموعات الإناث المتعاطيات للمخدرات، ومتعاطي المخدرات بالحقن، ومتعاطي المخدرات الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية، والسجناء المتعاطين للمخدرات، واللاجئين، والمشتغلين والمشتغلات بالجنس، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال.

التحديات التي تواجه قياس الطلب على المخدرات

٣١ - يمكن قياس مدى انتشار تعاطي المخدرات في السكان عموما من خلال استقصاءات التعاطي، والتي يلزم أن تتغلب على عدة تحديات. ويبعث الإبلاغ الناقص على قلق حقيقي، لأن متعاطي المخدرات يمكن أن يحجموا عن الإفصاح عن عاداتهم في التعاطي، ورغم وجود منهجيات معيارية لقياس تعاطي المخدرات في استقصاءات الأسر المعيشية[٩]، فإنها قد تعطي نتائج غير دقيقة في البيئات التي يتعرض فيها متعاطو المخدرات للوصم بشدة، ولا سيما النساء. كما أن هذه الاستقصاءات تعجز عن تحديد تعاطي المخدرات خارج الأسرة المعيشية في أوساط المجموعات السكانية الفرعية التي قد تكون أكثر تأثرا، مثلما هو الحال مثلا في بيئات السجون وفي أوساط المشتغلين بالجنس. وفوق ذلك، فإن عدم وجود معايير تطبق بشكل موحد يطرح إشكاليات تتعلق بإمكانية عقد المقارنات بين البلدان.

٣٢ - وتوجد أيضا تحديات في التمييز بين الآثار المباشرة وغير المباشرة التي يخلّفها تعاطي المخدرات على صحة المتعاطين، وفي قياس هذه الآثار تبعا لذلك. فعلى سبيل المثال، لئن كانت الوفاة الناجمة عن تناول جرعات مفرطة من المخدرات يمكن أن تُعزى بشكل واضح ومباشر إلى التعاطي، فإنه من الأصعب بكثير، في السياق الأوسع المتعلق بوباء فيروس نقص المناعة البشرية، تحديد مدى إمكانية عزو انتقال فيروس نقص المناعة البشرية أو الوفيات المتصلة بالإيدز إلى تعاطي المخدرات بالحقن. ويوفر التصنيف الدولي للأمراض (ICD-10) إطارا منهجيا عالميا ولكن يصعب تطبيقه، ويترتب على ذلك أن الوفيات المتصلة بالمخدرات كثيرا ما تُقدّر بأقل من حقيقتها[١٠،١١].

(٩) انظر مثلا، WHO, "Guide to drug abuse epidemiology", 2000.

(١٠) انظر: UNODC, *World Drug Report 2016*, "Are we underestimating the number of drug-related deaths?", p. 19.

(١١) على الصعيد الدولي، توجد لدى منظمة الصحة العالمية منهجية لتقدير نسب الظروف الصحية التي يمكن عزوها للمخدرات في إطار مختلف الظروف الصحية المدرجة في التقديرات العالمية للوفيات والاعتلال، غير أن هذه التقديرات تُنتج دوريا (كل ٥ إلى ٣ سنوات).

٣٣ - وتعتبر الكميات التي يستهلكها كل متعاطٍ من الجوانب الأخرى الهامة التي تدخل في تحليل المخدرات، مما يستلزم إنتاج بيانات أفضل لتقييم حجم أسواق المخدرات. ويتسم إنتاج هذه المعلومات بالتعقيد بسبب العديد من العوامل الشديدة التغير، مثل قدرة التَحَمّل الفردية، ومتوسط الكمية المستخدمة في الجرعة، ووتيرة التعاطي، ودرجة نقاء المخدرات التي يشتريها المستهلك وطريقة تعاطيها.

٣٤ - ويضيف الاستعمال غير الطبي للمخدرات التي يتم الحصول عليها بوصفة طبية، ولا سيما شبائه الأفيون التي يتم الحصول عليها بوصفة طبية، طبقة إضافية من التعقيد إلى عملية قياس وتحليل تعاطي المخدرات، حيث يمكن أن يكون هناك تفاعل بين استهلاك المخدرات التي يتم الحصول عليها من قنوات غير مشروعة تماما والاستهلاك غير الطبي للمنتجات المعدة للاستخدام الطبي.

٣٥ - ويمثل العلاج من اضطرابات تعاطي المخدرات عنصرا هاما من عناصر التصدي لمشكلة المخدرات[١٢]، لكن لا يوجد مفهوم مشترك للعلاج نفسه ويعتري الضعف نظم المعلومات الوطنية ذات الصلة عموما، ولا سيما في البلدان النامية. ويؤثر ذلك على إنتاج البيانات اللازمة للمؤشر ٣-٥-١ المحدد لرصد هدف التنمية المستدامة ٣-٥ على الصعيد العالمي، الذي يرصد تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسية الاجتماعية وخدمات إعادة التأهيل والرعاية اللاحقة) لمعالجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة. ويتطلب الإبلاغ الكافي عن هذا المؤشر ليس فقط وضع تقديرات عن الأشخاص الذين قُدّمت لهم التدخلات العلاجية ولكن أيضا تقديرات عدد الأشخاص المحتاجين إلى العلاج، وهو مفهوم لا يزال يفتقر إلى تعريف موحد.

التحديات التي تواجه قياس عرض المخدرات

٣٦ - في الوقت الراهن، يتسم عرض المخدرات بشدة التباين وسرعة التغيّر. ويكتسي البعد العابر للحدود الوطنية للاتجار بالمخدرات أهمية محورية ولن يتسنى الوصول إلى فهم جيد للمعروض من المخدرات إلا من خلال جمع المعلومات الوطنية على المستويين الإقليمي والعالمي (انظر الفرع رابعا - باء أدناه).

٣٧ - وفي إطار الجهود المبذولة لتقدير إنتاج المخدرات، لا بد أن يتم التصدي للطابع السري لهذا النشاط. وتوجد منهجيات متطورة نسبيا لرصد زراعة المحاصيل غير المشروعة

(١٢) يمكن الاطلاع على وصف للتدخلات الفعالة لمنع تعاطي المخدرات في الوثيقة "UNODC-WHO International Standards for the Treatment of Drug Use Disorders – draft for field testing" (انظر E/CN.7/2016/CRP.4).

عن طريق عمليات المسح التي تعتمد بدرجة كبيرة على التصوير بالاستشعار عن بعد، بالاقتران مع التحليق الجوي والزيارات الميدانية. غير أنه يصعب تحويل المناطق المزروعة إلى كميات من المخدرات المنتجة لأن هناك بعض العوامل التي تضفي على هذه العملية تعقيدا، مثل الطابع الدينامي لاستخدام الأراضي والتفاوت في المحصول الناتج.

٣٨ - وفي حالة زراعة القنب، الذي أصبحت تجري على نحو متزايد في أماكن مغلقة، من الواضح أن التقنيات القائمة على التصوير والتحليق الجوي/الزيارات الميدانية غير كافية. وقد اعتمد بعض الحكومات تقنيات لكشف الزراعة في الأماكن المغلقة، ولكن هذه التقنيات لم تُصبح بعد متاحة على نطاق عالمي.

٣٩ - كما أن التحديد الكمي لإنتاج المخدرات الاصطناعية أصعب حتى من التحديد الكمي لإنتاج المخدرات المستمدة من النباتات. ولا توجد منهجية راسخة لتقدير إنتاج المخدرات الاصطناعية، نظرا لأن هذا الإنتاج يجري في مواقع متفرقة في أنحاء مختلفة وينحصر عادةً في مختبرات صغيرة يسهل تأسيسها ويصعب اكتشافها عن طريق جمع البيانات المنهجية، في حال استخدامها لتصنيع بعض المخدرات. ويمكن لضبطيات السلائف الكيميائية المستخدمة في إنتاج المخدرات الاصطناعية أن تعطي فكرة عامة عن الكميات ومواقع التصنيع، غير أن انتشار أساليب إنتاج بديلة واستخدام مواد كيميائية بديلة (غير خاضعة للمراقبة الدولية) يزيد بشدة من صعوبة التفسير الكمي لهذه المؤشرات.

٤٠ - وتُعدّ ضبطيات المخدرات وأسعارها ودرجات نقائها أهم المؤشرات التي يمكن أن تساعد على توضيح ما إذا كان توافر المخدرات في سوقٍ ما آخذا في التوسع أم في التقلص. ويتطلب تجميع البيانات المتعلقة بالضبطيات الوطنية تنسيقا قويا بين الأجهزة الوطنية، مثل الجمارك وقوات الشرطة، وفيما بين الولايات القضائية دون الوطنية.

٤١ - وكما هو الحال في الأسواق القانونية، يُعدّ سعر المخدرات واحدا من أهم المؤشرات الدالة على مدى توافرها - ولا سيما عندما يكون الطلب غير مرن - غير أن هناك عدة تحديات تعترض طريق الحصول على بيانات دقيقة وقابلة للمقارنة دوليا. وتكمن الصعوبات في جمع البيانات عن المعاملات غير المشروعة وغير الشفافة وفي التعامل مع منتجات المخدرات التي لا يتسنى تحديد درجة نقائها بسهولة. ولا يزال العديد من مختبرات التحليل الجنائي الوطنية يفتقر إلى القدرة على تحديد درجة نقاء المخدرات بشكل روتيني.

٤٢ - وإلى جانب المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، التي يشار إليها بـ ''المخدرات''، يوجد العديد من المؤثرات النفسانية الجديدة التي لا تخضع للمراقبة الدولية والتي ظهرت مؤخرا بوصفها تهديدا للصحة العامة. وترصد نظم الإنذار المبكر الاتجاهات السائدة في تركيب

المؤثرات النفسانية وإنتاجها وتوزيعها وأنماط تعاطيها وتُقيّم ما إذا كان يمكن للتطورات والأحداث الجديدة أن تشكل مخاطر على صحة وسلامة الأفراد والمجتمع. غير هذه النظم لم تترسخ بعد على الصعيد القطري.

٤٣ - وتعتبر التنمية البديلة شكلا من الأشكال المتبعة في تقليل عرض المخدرات، حيث تهدف إلى منع الزراعة غير المشروعة للمحاصيل والقضاء عليها باتخاذ تدابير للتنمية الريفية مصممة خصيصا لتراعي الاحتياجات والخصائص الاجتماعية - الثقافية المحددة للمجتمعات والجماعات المستهدفة. ويحتاج تنفيذ تدخلات التنمية البديلة ورصدها إلى توافر بيانات بخصوص عوامل المخاطرة المتصلة بزراعة المحاصيل غير المشروعة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالرفاه الاجتماعي الاقتصادي والبيئة وسيادة القانون والحوكمة. بيد أن المجتمعات الريفية المتضررة من زراعة المخدرات غير المشروعة تفتقر في كثير من الأحيان إلى عملية جمع بيانات منهجية تلائم احتياجاتها. ويحتاج هذا المجال إلى إطار موحد، يشتمل على مؤشرات قياسية وإطار مفاهيمي وتحليلي لتفسيرها.

التحديات التي تواجه قياس الأثر الاجتماعي الاقتصادي لمشكلة المخدرات

٤٤ - يمتد أثر ظاهرة المخدرات على المجتمع والفرد ليصل إلى طائفة واسعة من المسائل الاجتماعية الاقتصادية والإنمائية التي تتجاوز الآثار الصحية المترتبة على تعاطي المخدرات. وقد تشمل هذه المسائل فقدان الإنتاجية والعمالة والعواقب التي يعاني منها الأفراد المعرضون بصورة غير مباشرة لتعاطي المخدرات، مثل أزواج المتعاطين وأفراد أسرهم. ويندر توافر الإحصاءات التي تربط الحالة الاجتماعية الاقتصادية بتعاطي المخدرات. ونادرا ما تتطرق الإحصاءات الوطنية المتعلقة بالحالة الاجتماعية الاقتصادية إلى الحالة بالنسبة لتعاطي المخدرات، في حين أن استقصاءات التعاطي تتجاهل أحيانا الجوانب الاجتماعية الاقتصادية مثل الحالة الوظيفية ومستويات الدخل. وعموما، لا تُرصد هذه الجوانب بطريقة منهجية، ويلزم توفير بيانات أكثر منهجية تربط الحالة الاجتماعية الاقتصادية بتعاطي المخدرات، وتتطرق أيضا إلى الأثر غير المباشر الذي يخلّفه تعاطي المخدرات على غير المتعاطين، مثل رصد القيادة تحت تأثير المخدرات.

٤٥ - وعلى الرغم من رسوخ العلاقة بين ظاهرة المخدرات والجريمة، لا توجد معايير معترف بها لقياس الجرائم المتصلة بالمخدرات خارج نطاق الجرائم المنصوص عليها في قانون

المخدرات، أي لعزو (النسبة الصحيحة من) الجريمة، بما فيها جرائم الكسب والفساد والابتزاز وغسل الأموال والجرائم العنيفة، إلى أسباب متصلة بالمخدرات[١٣].

٤٦ - ويتطلب فهم مشكلة المخدرات أيضا معرفة تأثيرها الاقتصادي من حيث حجم الاقتصاد غير المشروع المتأتي من إنتاج المخدرات والاتجار بها (وما يرتبط به من غسل أموال وتدفقات مالية غير مشروعة) فضلا عن التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجةً لمشكلة المخدرات.

٤٧ - ويسهم تقدير التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالمخدرات في تقييم عواقب مشكلة المخدرات وفي التصدي لها. ولكن باستثناء الأدلة السردية وبعض البحوث الأكاديمية الأولية، لا يزال هناك افتقار للفهم الجيد لحجم التدفقات المالية غير المشروعة وأنماطها، كما أن منهجية قياس التدفقات المالية غير المشروعة لا تزال في المراحل المبكرة جدا من تطورها.

باء - على المستويين الدولي والإقليمي

٤٨ - تتسم ظاهرة المخدرات بطبيعة عابرة للحدود الوطنية ومتشابكة، ولا يمكن فهمها من منظور كلي إلا عندما يتم تجميع المعلومات الوطنية وتحليلها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فعلى سبيل المثال، لا يمكن فهم المخدرات التي تعبر بلدا ما بصورة غير مشروعة إلا باستخدام المعلومات عن إنتاج المخدرات واستهلاكها في بلدان أخرى. ولا يمكن حساب الأرباح المتولدة عن المخدرات التي تتدفق إلى بلدٍ ما بصورة غير مشروعة إلا بتحليل الطلب في بلدان أخرى من بلدان المقصد.

٤٩ - ويطرح غياب المقارنة الدولية ونقص البيانات تحديات كبيرة على صعيد حساب القيم الإجمالية الإقليمية والدولية بالنسبة لمؤشرات العرض ومؤشرات الطلب على حدٍ سواء. فعلى جانب الطلب مثلا، يطرح المؤشر الرئيسي لتعاطي المخدرات، وهو مؤشر الانتشار السنوي، تحديات ليس فقط بسبب عدم توافر البيانات، ولكن أيضا بسبب تباين الأساليب المستخدمة في إنتاج هذه البيانات، مثل استقصاءات الأسر المعيشية والتقديرات غير المباشرة. أما على جانب العرض مثلا، فيمكن لمصطلح ''سعر الجملة'' لمخدرٍ ما أن يشير إلى معاملات ذات نطاق شديد التباين في مختلف البلدان.

(١٣) العمل الذي يجري حاليا من أجل تنفيذ التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية سيسهم في تحسين جودة البيانات المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في قانون المخدرات وقابليتها للمقارنة.

٥٠ - وهناك أوجه قصور خطيرة في توافر البيانات في أفريقيا وآسيا وأوقيانوسيا. فقد انخفض خلال العقد الماضي عدد بلدان أفريقيا التي تقوم بإبلاغ المكتب، بينما لا تزال نسبة بلدان أوقيانوسيا التي تقوم بالإبلاغ منخفضة جدا (انظر الشكلين الثاني والثالث). وحتى في صفوف البلدان التي تقوم بالإبلاغ، فإن قلة منها فقط لديها بيانات شاملة عن العرض والطلب. وعموما، فإن تغطية البيانات المتاحة بالنسبة لمؤشرات عرض المخدرات، مثل الأسعار والضبطيات، تكون أفضل تغطية من البيانات المتاحة بالنسبة للطلب؛ ويمكن أن يُعزى ذلك جزئيا إلى أن إنتاج البيانات عن تعاطي المخدرات يتطلب جهودا أكبر. ففي المتوسط، خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤، لم يقوم سوى ٢٢ بلدا مختلفا بالإبلاغ سنويا عن المؤشر الرئيسي لتعاطي المخدرات، وهو مؤشر الانتشار السنوي لتعاطي المخدرات بين السكان عموما (انظر الشكل الرابع). وبالنظر إلى أوجه القصور هذه، تُحتسب بعض التقديرات الإجمالية الإقليمية والعالمية باستخدام نماذج إحصائية تتطلب افتراضات قوية بخصوص البيانات المفقودة.

الشكل الثاني

نسبة الدول الأعضاء التي قدمت لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بيانات عن عرض المخدرات أو طلب المخدرات من خلال الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية، موزعة حسب المناطق، للفترة ١٩٨٠-٢٠١٤ (متوسط متحرك لسنتين)

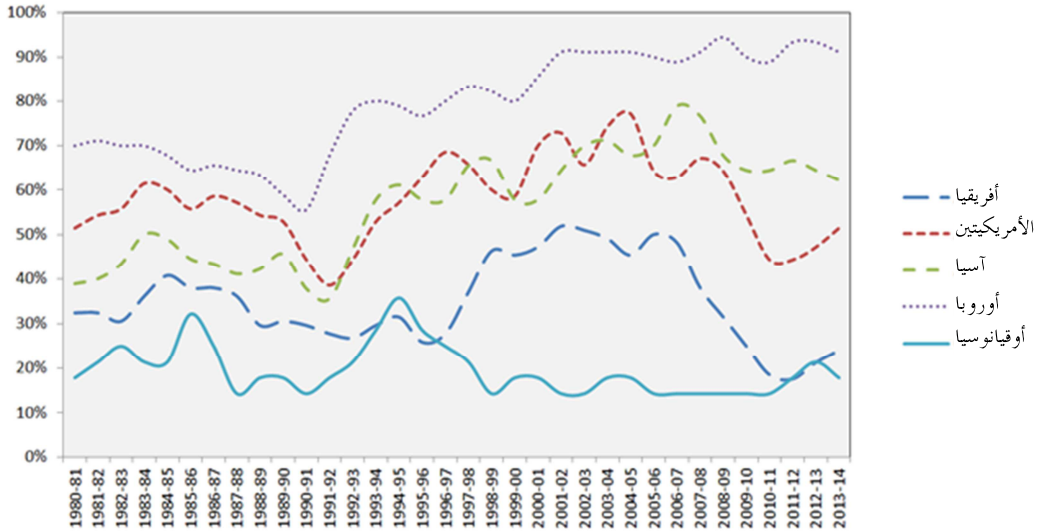

الشكل الثالث

الدول الأعضاء التي أبلغت عن طلب المخدرات من خلال الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية (الجزء ٣) وعرض المخدرات (الجزء ٤)، في ٢٠١٤

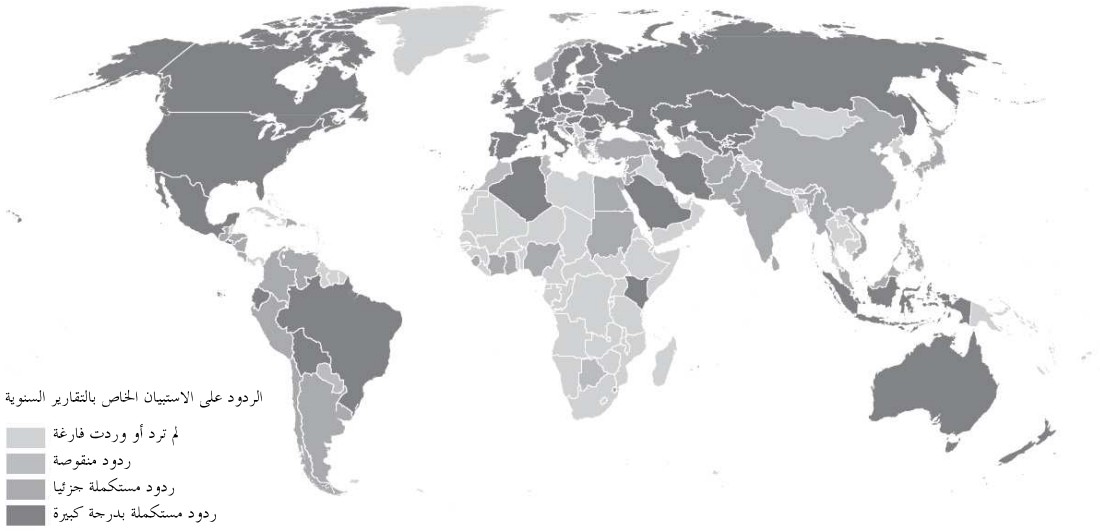

ملاحظة: الحدود والأسماء المبيّنة والتعيينات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعبر عن تأييد رسمي أو قبول من جانب الأمم المتحدة .
الخطوط المتقطعة تمثل الحدود التي لم يتم تعيينها بعد. والخط المنقط يمثل تقريبا خط الفصل في جامو وكشمير المتفق عليه من جانب الهند وباكستان. ولم يتفق الطرفان بعد على الوضع النهائي لجامو وكشمير.
ثمة نزاع بين حكومة الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

لم ترد ردود أو وردت فارغة لم ترد أي ردود أو وردت ردود فارغة، على الجزء المتعلق بالطلب (الجزء ٣) والجزء المتعلق بالعرض (الجزء ٤).

ردود منقوصة ورد رد واحد (ليس فارغا) على الجزء المتعلق بالطلب (الجزء ٣) والجزء المتعلق بالعرض (الجزء ٤).

ردود مُستكملة جزئيا وردت ردود بخصوص كلا الجزأين، لكن واحدا منهما على الأقل تشوبه ثغرات كبيرة في الإبلاغ.

ردود مُستكملة بدرجة كبيرة استُكمل كلا الجزأين بدرجة كبيرة.

الشكل الرابع

توافر البيانات المتعلقة بالمخدرات المبلغ عنها من خلال الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية، وفقا لمؤشرات مختارة، للفترة ٢٠٠١-٢٠١٤

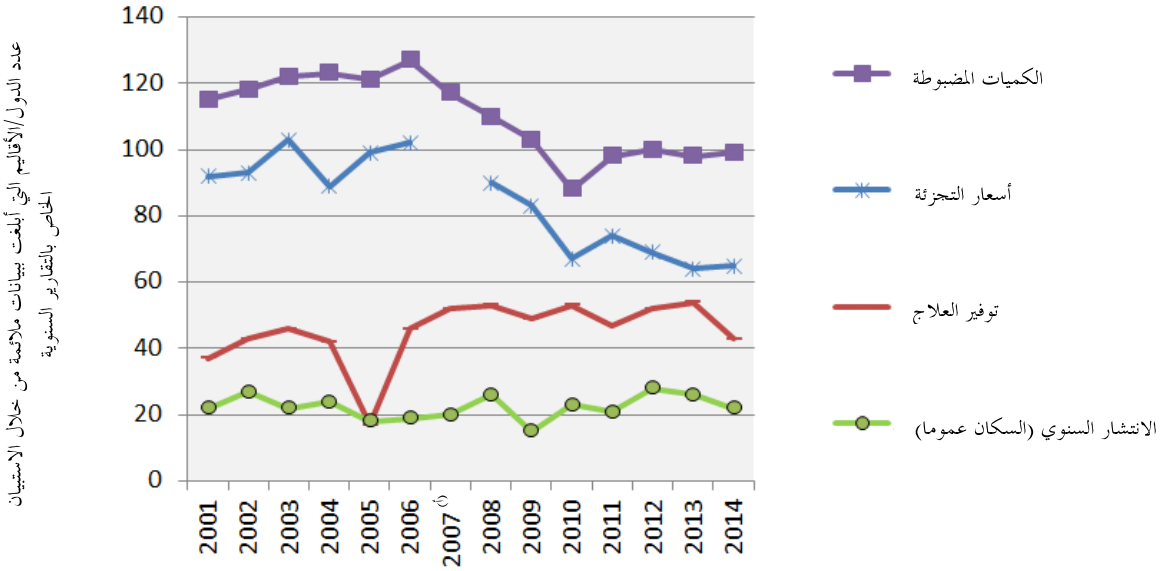

ملاحظة: يُحتسب البلد ضمن البلدان التي أبلغت ببيانات ملائمة إذا قدّم بيانات تخص مجموعة واحدة على الأقل من مجموعات المخدرات الآتية: شبائه الأفيون والمواد الكوكايينية والمنشطات الأمفيتامينية والقنب. وبالنسبة لتعاطي المخدرات والعلاج من المخدرات، أحيانا يتم إبلاغ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالبيانات الأحدث حتى وإن كانت تشير إلى سنوات سابقة على دورة الإبلاغ الجارية؛ وفي تلك الحالة، يُحتسب التقرير مرة واحدة فقط (مقابل سنة التقدير).

(أ) السجلات المتعلقة ببيانات الأسعار لعام ٢٠٠٧ لم تكن مكتملة.

٥١ - ورغم وجود آليات إبلاغ إقليمية تلائم احتياجات المناطق وقدراتها؛ إلا أن هذه الآليات لا تكون هذه دائما متزامنة ومتناغمة مع نظام جمع البيانات العالمية، مما قد يترتب عليه ازدواجية في الإبلاغ. وفي بعض الأحيان لا يوجد كيان تنسيق وطني مخصص لبيانات المخدرات قادر على تقديم تقارير منتظمة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مما يقلل من جودة البيانات المُجمّعة على الصعيد العالمي ودرجة توافرها.

٥٢ - ورغم أن هناك مجموعة متنوعة وراسخة من المؤشرات المتصلة بالمخدرات التي تُشكّل نقطة مرجعية عالمية، فقد نشأت إشكاليات جديدة، مثل ظهور مؤثرات نفسانية جديدة، مما يستلزم إيجاد أطر إحصائية عالمية جديدة.

خامسا – المجالات الاستراتيجية الثلاثة التي تغطيها خارطة الطريق

٥٣ – تقدم خارطة الطريق التالية وصفا كُلياً للإجراءات التي يمكن أن تُعالج التحديات المذكورة أعلاه. ويتمثل الهدف منها في توفير ”قائمة مرجعية بالمهام“ المطلوب إنجازها في السنوات القادمة من أجل توجيه الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية وكذلك الهيئات الوطنية والنظم الإحصائية في سبيل تحسين توافر إحصائيات المخدرات وجودتها. ويلزم اتخاذ إجراءات على عدة جبهات لتعزيز النظم القائمة لرصد الأنماط المتغيرة للاستهلاك والإنتاج وقياس فعالية البرامج في معالجة جميع الجوانب ذات الصلة بمشكلة المخدرات العالمية، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، فيما يتصل بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر الوثيقة A/C.3/71/L.10/Rev.1، الفقرة ٧٨). وتنقسم خارطة الطريق إلى ثلاثة مجالات للعمل المستقبلي تحظى بالأولوية على الصعيدين الدولي والوطني وهي: أوجه التطوير المنهجي من أجل تحسين جودة البيانات على الصعيد الوطني؛ وبناء القدرات؛ وجمع البيانات الدولية وتنسيقها (انظر الشكل الخامس). وتتضمن خارطة الطريق ما مجموعه ١٦ هدفا كل منها يحتاج إلى متابعة من جانب المنظمات الدولية المعنية والخبراء الوطنيين في مسائل المخدرات والخبراء الوطنيين في مجال الإحصاء، إلى جانب إسهامات الباحثين والأكاديميين.

الشكل الخامس

خارطة طريق لتحسين إحصائيات المخدرات: المجالات الاستراتيجية الثلاثة

ألف – أوجه التطوير المنهجي من أجل تحسين جودة البيانات على الصعيد الوطني

تحسين الطرق المستخدمة في قياس الطلب على المخدرات

٥٤ – يتعلق قياس الطلب على المخدرات بعدة جوانب، ابتداءً من قياس عدد متعاطي المخدرات وانتهاءً بفهم خصائصهم وأنماط استهلاكهم. وتوجد بعض المعايير الدولية لدراسة الأوبئة المرتبطة بتعاطي المخدرات[١٤]، ولكنها لا تغطي جميع الجوانب، وبعضها يحتاج إلى تحديث للاستفادة من الخبرات المتراكمة.

الهدف ١: المبادئ التوجيهية المنهجية المتعلقة بإجراء استقصاءات سكانية عن تعاطي المخدرات

٥٥ – لئن كانت هناك بعض المبادئ التوجيهية العامة وأدوات جمع البيانات[١٥] التي تُنظّم الاستقصاءات السكانية المتعلقة بتعاطي المخدرات، فإن هذه الاستقصاءات تقوم على توجيه أسئلة مباشرة أثبتت عدم فعاليتها في البلدان التي يتعرض فيها متعاطو المخدرات للوصم بشدة. ويلزم إعداد مبادئ توجيهية جديدة لمعالجة المسائل التي قد تؤدي إلى ضعف الإبلاغ عن تعاطي المخدرات (مثل الخوف من الوصم وغيره من القيود الاجتماعية والثقافية) والجوانب المنهجية الأخرى. ويمكن أن تغطي المبادئ التوجيهية ما يلي:

(أ) تقدير انتشار تعاطي المخدرات في صفوف السكان عموما عن طريق سؤال عينة من الأفراد عن المتعاطين في إطار شبكاتهم الاجتماعية، من أجل التعويض عن انخفاض معدل الإفصاح عن التعاطي؛

(ب) إعداد وحدات نمطية أو استبيانات أساسية عن تعاطي المخدرات يمكن إدراجها في الاستقصاءات القائمة؛

(د) معالجة السلوكيات الخطرة لمتعاطي المخدرات وعوامل الخطورة المتعلقة بتعاطي المخدرات؛

(هـ) الاستخدام غير الطبي للأدوية التي يتم الحصول عليها بوصفة طبية؛

(و) إعداد وحدات نمطية تُستخدم في تحديد استهلاك الفرد.

---

(١٤) WHO, “Guide to drug abuse epidemiology”, 2000; UNODC, Global Assessment Programme on Drug Abuse (GAP) toolkit; UNAIDS, Guidance Note, “Services for people who inject drugs”, 2014.

(١٥) على سبيل المثال، نظام البلدان الأمريكية للبيانات الموحدة عن تعاطي المخدرات والاستبيان النموذجي الأوروبي.

الهدف ٢: أدوات منهجية لدعم عمليات التحليل المقارن الوطنية والدولية بشأن تعاطي المخدرات

٥٦ - هناك حاجة إلى تحديث التوجيهات المنهجية القائمة بشأن توليد البيانات في مجال علم وبائيات إساءة استعمال المخدرات، وذلك باستخدام أساليب تتعدى الاستقصاءات السكانية، بما في ذلك على وجه الخصوص استخدام أساليب غير مباشرة لوضع تقديرات عن حجم مشكلة تعاطي المخدرات، وأساليب تستخدم الاستقراء لتوليد بيانات على الصعيد الوطني استنادا إلى بيانات تعاطي المخدرات الواردة في الدراسات المحلية، وتوليد وجمع بيانات بشأن معدلات الوفاة والاعتلال المتصلة بالمخدرات.

الهدف ٣: مبادئ توجيهية دولية لوضع مقاييس عن تعاطي المخدرات استناداً إلى تحليل مياه الصرف

٥٧ - شهدت السنوات الأخيرة تحسّناً كبيراً في المنهجيات المتّبعة لتحليل مستقلَبات المخدرات في مياه الصرف، وأصبح من الممكن وضع تقديرات بشأن الاتجاهات والأنماط في تعاطي المخدرات بطريقة فعالة نسبياً من حيث التكلفة في المناطق التي توجد فيها أنظمة للصرف الصحي. وقد أُجريت بحوث كثيرة عن هذا النهج المبتكر على الصعيدين الوطني والإقليمي[١٦]، وأصدر المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها أول دليل بشأن هذا الموضوع[١٧]. لكن ينبغي بذل مزيد من الجهود لجعل البلدان خارج أوروبا تتبنى هذا الأسلوب، ولتوحيد التجارب من المناطق المختلفة كلها في شكل مبادئ توجيهية دولية، مما يوفّر مزيداً من الدعم لجهود وضع مقاييس بشأن تعاطي المخدرات استناداً إلى تحليل مياه الصرف، تكّمل المقاييس المتاحة من خلال الأساليب القائمة.

الهدف ٤: مبادئ توجيهية لتوليد بيانات عن مؤشر الأهداف الإنمائية المستدامة ٣-٥-١

٥٨ - يتطلب الإبلاغ بصورة مناسبة عن مؤشر الأهداف الإنمائية المستدامة ٣-٥-١ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي (انظر الفقرة ٣٥) وضع تعريف إجرائي مفصل وأساليب متفق عليها وذات صلة في مجال وضع تقديرات بشأن الفئة المستهدفة (الأشخاص المحتاجون

(١٦) انظر، على سبيل المثال، البحوث التي أجراها الفريق الأساسي المعني بتحليل مياه المجاري - أوروبا (SCORE) والمرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، المتاحة في الرابطين التاليين: www.emcdda.europa.eu/activities/wastewater-analysis، و http://score-cost.eu/monitoring2016/.

(١٧) *EMCDDA Insights*, "Assessing illicit drugs in wastewater" (March 2016).

إلى علاج) والأشخاص الذين خضعوا لتدخلات علاجية مختلفة. وسيشترك المكتب ومنظمة الصحة العالمية، وهما الوكالتان الراعيتان لهذا المؤشر، في وضع مبادئ توجيهية منهجية متعلقة بهذا المؤشر.

تحسين قياس عرض المخدرات

الهدف ٥: مبادئ توجيهية لتوليد بيانات عن توافر المخدرات

٥٩ - تُستخدم البيانات المتعلقة بضبطيات المخدرات وأسعارها بشكل كبير في فهم عرض المخدرات، ولكن لم توضَع بعد مبادئ توجيهية دولية شاملة بشأن إعداد هذه البيانات. وستوضع مبادئ توجيهية بشأن كيفية توليد بيانات عن الأسعار والضبطيات، بما في ذلك معلومات عن كيفية تسجيل مصدر المخدرات، وقواعد العدّ المتّبعة في قضايا ضبط المخدرات، والمختبرات السرية، والجرائم المنصوص عليها في قوانين المخدرات[١٨]. وستتناول المبادئ التوجيهية أيضاً مسألة جمع البيانات الجزئية بشأن كل ضبطية مخدرات على حدة.

الهدف ٦: مبادئ توجيهية لتوليد بيانات بشأن زراعة المخدرات وإنتاجها والعوامل التي تسهم في الزراعة غير المشروعة للمحاصيل

٦٠ - على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، نفّذ المكتب - بالاشتراك مع الشركاء الوطنيين - عدة برامج لرصد زراعة المخدرات وإنتاجها. وينبغي توحيد هذه التجارب في شكل مبادئ توجيهية دولية بشأن طرق وضع تقديرات عن زراعة المخدرات وإنتاجها وبشأن وضع المنهجيات وإجراء الاستقصاءات لفهم العوامل التي تسهم في الزراعة غير المشروعة للمحاصيل (انظر القرار دإ-٣٠/١، المرفق، الفقرة ٧).

الهدف ٧: وضع منهجية لرصد أثر برامج التنمية البديلة

٦١ - ما زال رصد أثر تدخلات التنمية البديلة صعباً، لكنه أمر بالغ الأهمية في وضع سياسات وبرامج أكثر فعالية وأكثر استناداً إلى الأدلة. وبناءً على البحوث القائمة، يتعيّن وضع منهجية لقياس أثر التنمية البديلة تشتمل على عدد من الأدوات الإحصائية (الاستشعار عن بعد، والتحليل الإحصائي الجغرافي لاستخدام الأراضي، والبيانات المتعلقة بالديناميات الاجتماعية - الاقتصادية، ومؤشرات الأمن وسيادة القانون) (المرجع نفسه).

(١٨) على صعيد أوروبا، يمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية بشأن بيانات الأسعار في المرجع التالي: European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction Manuals, *Guidelines for collecting data on retail drug prices in Europe: issues and challenges* (Lisbon, 2010).

تحسين قياس الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لمشكلة المخدرات

الهدف ٨: مبادئ توجيهية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من تجارة المخدرات غير المشروعة

٦٢ - في السنوات الأخيرة، اضطلع أكاديميون[١٩] ومنظمات دولية مثل المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها[٢٠] والمكتب[٢١] وعدد من المكاتب الإحصائية الوطنية أيضاً بأعمال منهجية مهمة من أجل وضع تقديرات لحجم الاقتصاد غير المشروع الذي تولّده أسواق المخدرات في بلد معيّن أو منطقة معيّنة. لكن لم تُتّخذ إجراءات تُذكر لوضع تقديرات لتدفقات العائدات غير المشروعة المتأتية من المخدرات عبر البلدان. وبغية قياس هذه التدفقات على أساس قابل للمقارنة ومنتظم، من المفيد أن تعتمد البلدان نهجاً موحداً يحدد المقاييس التي يمكن من خلالها تقدير قيمة الاتجار بالمخدرات وتجارتها عبر البلدان.

وضع مقاييس إحصائية جديدة

الهدف ٩: مقاييس إحصائية جديدة

٦٣ - بالإضافة إلى الاعتراف بأهمية البيانات في رصد الاتجاهات في الطلب على المخدرات وإنتاجها والاتجار بها، متى وُجدت مؤشرات مستقرة، شددت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثلاثين على ضرورة تعزيز جمع البيانات والإحصاءات حول المواضيع التالية: الاتجاهات السائدة في تركيب المؤثرات النفسانية الجديدة وإنتاجها وانتشارها وتوزيعها، وعوامل الخطر الاجتماعية والاقتصادية التي تساعد على تعاطي المخدرات، ومنع ومكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات واتخاذ تدابير للحد من عرض المخدرات، والصلات بين الاتجار بالمخدرات والفساد وسائر أشكال الجريمة المنظمة (بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والاتجار بالأسلحة النارية والجرائم الحاسوبية وغسل الأموال، والإرهاب في بعض الحالات)، وغسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بزراعة المخدرات وإنتاجها وصنعها بصورة غير مشروعة، والأنشطة الإجرامية المتصلة بالمخدرات باستخدام الإنترنت، والعوامل التي

(١٩) انظر، على سبيل المثال: Letizia Paoli and others, *The World Heroin Market: Can Supply Be Cut?* (New York, Oxford University Press, 2009).

(٢٠) انظر، على سبيل المثال: European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction, *European Drug Report 2016: Trends and Developments* (Lisbon, 2016).

(٢١) انظر، على سبيل المثال: UNODC, "Drug money: the illicit proceeds of opiates trafficked on the Balkan route", 2015.

تسهم في الزراعة غير المشروعة للمحاصيل[٢٢]. وعلاوة على ذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى النظر في الحاجة إلى مراجعة مجموعة مقاييس وأدوات السياسات الوطنية المتعلقة بالمخدرات من أجل جمع بيانات دقيقة وموثوقة وشاملة وقابلة للمقارنة وتحليلها سعياً إلى قياس فعالية البرامج في معالجة جميع الجوانب ذات الصلة لمشكلة المخدرات العالمية، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، من حيث صلتها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر A/C.3/71/L.10/Rev.1، الفقرة ٧٨). وبناءً على ذلك، سيتعيّن وضع مقاييس إحصائية جديدة لضمان تناول جميع هذه العناصر على وجه حسن.

باء - بناء القدرات

٦٤ - تعاني بلدان كثيرة من أوجه ضعف شديدة في قدرتها على توليد وتوفير بيانات عن العرض والطلب فيما يتعلق بالمخدرات، وبالتالي هناك حاجة ملحة لبناء القدرات. ويمكن وضع سلسلة من أدوات بناء القدرات، في شكل مواد تدريبية وتدخلات محددة الأهداف، يمكن أن تدعم البلدان في تنفيذ الممارسات والمبادئ التوجيهية الدولية.

الهدف ١٠: وحدات تدريبية قائمة على التعلم الإلكتروني

٦٥ - بغية تحسين قدرة الدول الأعضاء على الإبلاغ عن بيانات المخدرات على الصعيد الدولي، ينبغي وضع مجموعة متكاملة من الوحدات التدريبية باستخدام الحاسوب لصالح المسؤولين في الوكالات والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن النواحي مختلفة لإعداد البيانات (العرض والطلب والأثر الاجتماعي - الاقتصادي). وينبغي أن تشتمل الوحدات المختلفة على وحدة لتدريب المسؤولين الوطنيين على تجميع الردود على الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية.

الهدف ١١: تدريب محدد الأهداف لبناء القدرات الإقليمية والوطنية على توليد البيانات المتعلقة بالمخدرات وجمعها والإبلاغ عنها

٦٦ - على الرغم من أن مسائل نوعية البيانات وشحّها تؤثر في المؤشرات المتعلقة بالمخدرات عموماً، فإن هناك تباينات ملحوظة في توافر البيانات بين منطقة وأخرى. وينبغي تنفيذ دورات تدريبية مخصصة لبناء القدرات الإقليمية بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، بحيث تستهدف مناطق محددة وتركز على توليد البيانات المتعلقة بمؤشرات

(٢٢) انظر مرفق هذا التقرير للاطلاع على قائمة بفقرات من الوثيقة الختامية تتناول مسألة جمع البيانات في مجالات لا يشملها الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية حالياً.

تعاطي المخدرات وعرضها، وجمع تلك البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها. وينبغي أن تتناول حلقات العمل هذه في المقام الأول الاحتياجات الوطنية ذات الأولوية، وأن تبيّن أيضاً آليات الإبلاغ الدولية، من قبيل الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية.

الهدف ١٢: تعزيز آليات التنسيق الوطنية بشأن البيانات المتعلقة بالمخدرات، بما في ذلك المراكز الوطنية لرصد المخدرات

٦٧ - من خلال إقامة شراكة بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية وهيئات حكومية إقليمية تشمل (على سبيل المثال لا الحصر) المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ينبغي التشجيع على إنشاء مراصد وطنية للمخدرات أو غير ذلك من آليات التنسيق الوطنية في هذا المجال. ويوفر الدعمَ في هذا الصدد وضعُ مبادئ توجيهية منهجية دولية لإنشاء نظام وطني لرصد المخدرات يتولى مسؤولية التنظيم والإشراف فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليل المؤشرات المتصلة بعرض المخدرات والطلب عليها. وستقدّم هذه المبادئ التوجيهية، مستندةً إلى المبادئ التوجيهية القائمة بالفعل على الصعيد الإقليمي[٢٣]، دليلاً يبيّن خطوة بخطوة كيفية إنشاء المراصد الوطنية للمخدرات، وتقييم نوعية البيانات القائمة ودرجة شمولها، وبناء قدرة مؤسسات محددة ذات صلة على توليد البيانات، وإنشاء آليات الإبلاغ اللازمة، وإعداد التقارير الوطنية عن حالة المخدرات.

الهدف ١٣: تعزيز نُظُم الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة على الصعيدين الوطني والإقليمي

٦٨ - تشكّل نُظُم الإنذار المبكر أدوات بالغة الأهمية في الكشف عن انتشار المؤثرات النفسانية الجديدة ورصدها على مختلف المستويات الجغرافية. فهي تربط بين الجهات المعنية من قطاعات مختلفة، مثل الصحة وإنفاذ القانون والطب الشرعي، وتشكّل منبراً للاتصال يسمح بتبادل المعلومات في الوقت المناسب فيما يتعلق بالظهور الملاحَظ لهذه المواد. وهذه النُّظُم هي بمثابة أدوات لتحديد المخاطر الصحية وغيرها من مخاطر المخدرات في وقت مبكر، ولدعم صناع القرار في اتخاذ التدابير المناسبة للاستعداد للمخاطر الناشئة و/أو مكافحتها.

(٢٣) European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction and the Inter-American Drug Abuse Control Commission of the Organization of American States at OAS, *Building a national drugs observatory: a joint handbook* (Lisbon, 2010).

جيم - جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي

٦٩ - عدا عن العملية السنوية التي يديرها المكتب تحديداً لجمع البيانات المتعلقة المخدرات، هناك عمليات أخرى دولية وإقليمية لجمع البيانات، مثل تلك التي تجريها منظمة الصحة العالمية، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والمرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها. وثمة مجال لزيادة إشراك النُّظُم الإحصائية الوطنية في توليد وجمع الإحصاءات المتعلقة بالمخدرات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعزز الهيئات الدولية والإقليمية المشاركة بالفعل في هذه الأنشطة أوجه التآزر بينها وتحسّن تنسيق أعمالها الإحصائية في مجال المخدرات، فيما يتعلق بأمور منها الإبلاغ عن المؤشرات والغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

الهدف ١٤: تعيين جهات تنسيق وطنية معنية بالاستبيان الخاص بالتقارير السنوية

٧٠ - أظهرت التجارب في مجالات أخرى أن نوعية البيانات العالمية ومدى توافرها يتحسّنان تحسّناً ملحوظاً عندما تحدد الدول الأعضاء سلطة وطنية مختصة، تملك الخبرة التقنية وتعمل بنشاط في جمع البيانات وإعدادها، لتكون جهة تنسيق مكلّفة بتنسيق عملية جمع البيانات على المستوى الوطني والإبلاغ عنها دولياً. ومن الممكن إنشاء شبكة عالمية من جهات التنسيق هذه، تتألف من مؤسسات تعيّن كل واحدة منها حكومتُها، وذلك من أجل تحسين الاتساق والنوعية والتغطية فيما يتعلق بالبيانات الوطنية المبلغ عنها دولياً، وتيسير المشاورات التقنية بشأن إحصاءات المخدرات.

الهدف ١٥: تعزيز أوجه التآزر في جمع البيانات وبناء القدرات بشأن المخدرات على الصعيد الدولي

٧١ - في بعض الأحيان، تسفر العمليات الدولية لجمع البيانات المتعلقة بالمخدرات التي تضطلع بها عدة وكالات، ووجود أدوات مختلفة للإبلاغ، عن مشاكل فيما يتعلق باتساق البيانات المتاحة على الصعيد الدولي وتؤدي إلى زيادة عبء الرد من جانب الدول الأعضاء. وقامت منظمة الصحة العالمية والمكتب مؤخرا بإنشاء فريق عامل معني بتنسيق البيانات في مجال علم وبائيات إساءة استعمال المخدرات (يتألف من منظمات ووكالات حكومية دولية تشمل المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، وفريق بومبيدو، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) سيعمل على تنفيذ

أنشطته من خلال تعزيز تنسيق ومواءمة الجهود الدولية بشأن البيانات في مجال علم وبائيات إساءة استعمال المخدرات من خلال مناقشة المسائل المنهجية واستعراضها واستكشاف سبل تكملة الأنشطة الإحصائية القائمة، بما في ذلك أنشطة جمع البيانات وبناء القدرات. ويتعيّن أيضاً النظر في وضع خيارات لتحسين التنسيق الدولي بشأن بيانات عرض المخدرات من خلال إشراك المنظمات ذات الصلة (على سبيل المثال منظمة الجمارك العالمية) ولتعزيز التعاون المتبادل. وسيسعى الفريق أيضاً إلى تحسين النوعية والشفافية في مجال إعداد التقديرات الإقليمية والعالمية، وسيستعرض، بالاستفادة من الخبراء الوطنيين والأوساط الأكاديمية، النماذج الإحصائية المستخدمة لسد الثغرات في البيانات في العملية التي تضطلع بها المنظمات الدولية لإعداد بيانات عن تعاطي المخدرات على صعيد العالم.

الهدف ١٦: الأخذ بمنهجيات موحدة لوضع تقديرات بشأن تدفقات المخدرات عبر الحدود الوطنية

٧٢ - يمكن القول إن معرفة القنوات التي تتدفق من خلالها المخدرات، وكميات التدفق، هي أهم أنواع المعلومات اللازمة لتحديد الأولويات الاستراتيجية للتدخل في مجال إنفاذ القانون. بيد أنه لا يمكن قياس تدفقات المخدرات بصورة مباشرة، وعليه، يتطلب الحصولُ على تقديرات التحققَ من مصادر ومؤشرات متنوعة، ويقتضي اتخاذ عدة خيارات منهجية. واستناداً إلى دراسات سابقة[٢١]، يجب إجراء مزيد من عمليات التحليل ووضع منهجية على درجة أعلى من التوحيد بهدف رسم صورة منهجية للتدفقات العالمية من مختلف أصناف المخدرات.

سادساً - الأنشطة ذات الأولوية وخطة العمل

٧٣ - يبيّن الجدول أدناه الخطوات المقبلة في تنفيذ خارطة الطريق والجدول الزمني المرتبط بها. وسيتطلب عددٌ من هذه الأنشطة التنسيقَ بين جهات معنية عدة، وفي حالات عدة، سيتوقف الاضطلاع بالأنشطة المقترحة على توافر مزيد من الموارد. وفي حين أن أخذ هذه العوامل في الحسبان قد يطرح تحديات إضافية أمام تنفيذ خارطة الطريق، فقد وُضعت خارطة الطريق بحيث تشكّل مجموعة متكاملة ولكن واقعية من الأنشطة التي يمكنها التصدي للتحديات الرئيسية في مجال إحصاءات المخدرات خلال السنوات القليلة القادمة. وضمن هذا الإطار الزمني، يُقترح إيلاء الأولوية للأهداف التالية:

١ - مبادئ توجيهية منهجية بشأن إجراء استقصاءات سكانية عن تعاطي المخدرات

٣ - مبادئ توجيهية دولية بشأن وضع مقاييس عن تعاطي المخدرات استناداً إلى تحليل مياه الصرف

٥ - مبادئ توجيهية لإعداد بيانات عن توافر المخدرات

٧ - منهجية لرصد أثر برامج التنمية البديلة

٩ - مقاييس إحصائية جديدة

١٠ - وحدات تدريبية قائمة على التعلم الإلكتروني

١٤ - تعيين جهات تنسيق وطنية معنية بالاستبيان الخاص بالتقارير السنوية

١٥ - تعزيز أوجه التآزر في جمع البيانات وبناء القدرات بشأن المخدرات على الصعيد الدولي

تخطيط أنشطة خارطة الطريق

الأنشطة المقرر تنفيذها في حدود الموارد المتاحة			الأنشطة المقررة التي تحتاج إلى موارد إضافية		
النشاط	الجهات المعنية المشاركة	الجدول الزمني	النشاط	الجهات المعنية المشاركة	الجدول الزمني
٧ - منهجية لرصد أثر برامج التنمية البديلة	المكتب، الخبراء الوطنيون المعنيون بقضايا المخدرات، الخبراء الوطنيون في مجال الإحصاءات/الاستقصاءات	٢٠١٧-٢٠١٩	١ - مبادئ توجيهية منهجية بشأن إجراء استقصاءات سكانية عن تعاطي المخدرات	المكتب، منظمة الصحة العالمية، المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، الخبراء الوطنيون المعنيون بقضايا المخدرات، الخبراء الوطنيون في مجال الإحصاءات/الاستقصاءات	٢٠١٨
١٤ - تعيين جهات تنسيق وطنية معنية بالاستبيان الخاص بالتقارير السنوية	المكتب، الدول الأعضاء	٢٠١٧-٢٠١٨	٢ - أدوات منهجية لدعم عمليات التحليل المقارن الوطنية والدولية بشأن تعاطي المخدرات	المكتب، منظمة الصحة العالمية، المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، الخبراء الوطنيون المعنيون بقضايا المخدرات، الخبراء الوطنيون في مجال الإحصاءات/الاستقصاءات	٢٠١٨-٢٠٢٠

الأنشطة المقرر تنفيذها في حدود الموارد المتاحة			الأنشطة المقررة التي تحتاج إلى موارد إضافية		
النشاط	الجهات المعنية المشاركة	الجدول الزمني	النشاط	الجهات المعنية المشاركة	الجدول الزمني
١٥ - تعزيز أوجه التآزر في جمع البيانات وبناء القدرات بشأن المخدرات على الصعيد الدولي	المكتب، المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، منظمة الجمارك العالمية، لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، منظمة الصحة العالمية	٢٠١٧-٢٠١٩	٣ - مبادئ توجيهية دولية بشأن وضع مقاييس عن تعاطي المخدرات استناداً إلى تحليل مياه الصرف	المكتب، المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، الفريق الأساسي المعني بتحليل مياه المجاري - أوروبا، الخبراء الوطنيون المعنيون بقضايا المخدرات، الخبراء الوطنيون في مجال الإحصاءات/الاستقصاءات	٢٠١٨-٢٠١٩
			٤ - مبادئ توجيهية لإعداد بيانات عن مؤشر الأهداف الإنمائية المستدامة ٣-٥-١	المكتب، منظمة الصحة العالمية، المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، الخبراء الوطنيون المعنيون بقضايا المخدرات، الخبراء الوطنيون في مجال الإحصاءات/الاستقصاءات، أكاديميون/باحثون	٢٠١٧-٢٠١٨
			٥ - مبادئ توجيهية لإعداد بيانات عن توافر المخدرات	المكتب، المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، منظمة الجمارك العالمية، الخبراء الوطنيون المعنيون بقضايا المخدرات، الخبراء الوطنيون في مجال الإحصاءات/الاستقصاءات	٢٠١٧-٢٠١٨
			٦ - مبادئ توجيهية لإعداد بيانات بشأن زراعة المخدرات وإنتاجها والعوامل التي تسهم في الزراعة غير المشروعة للمحاصيل	المكتب، الخبراء الوطنيون المعنيون بقضايا المخدرات، الخبراء الوطنيون في مجال الإحصاءات/الاستقصاءات	٢٠١٨
			٨ - مبادئ توجيهية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من تجارة المخدرات غير المشروعة	المكتب، الخبراء الوطنيون المعنيون بقضايا المخدرات، الخبراء الوطنيون في مجال الإحصاءات/الاستقصاءات، أكاديميون/باحثون	٢٠١٨-٢٠١٩

الأنشطة المقرر تنفيذها في حدود الموارد المتاحة			الأنشطة المقررة التي تحتاج إلى موارد إضافية		
النشاط	الجهات المعنية المشاركة	الجدول الزمني	النشاط	الجهات المعنية المشاركة	الجدول الزمني
			٩ - تدابير إحصائية جديدة	المكتب، المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، منظمة الصحة العالمية، لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، الخبراء الوطنيون المعنيون بقضايا المخدرات، الخبراء الوطنيون في مجال الإحصاءات/الاستقصاءات، جهات التنسيق الوطنية المعنية بالاستبيان الخاص بالتقارير السنوية، أكاديميون/باحثون	٢٠١٨-٢٠٢٠
			١٠ - وحدات تدريبية قائمة على التعلم الإلكتروني	المكتب، منظمة الصحة العالمية	٢٠١٨-٢٠٢٠
			١١ - تدريب محدد الأهداف لبناء القدرات الإقليمية والوطنية على إعداد البيانات المتعلقة بالمخدرات وجمعها والإبلاغ عنها	المكتب، منظمة الصحة العالمية، المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	٢٠١٨-٢٠٢٢
			١٢ - تعزيز آليات التنسيق الوطنية بشأن البيانات المتعلقة بالمخدرات، بما في ذلك المراكز الوطنية لرصد المخدرات	المكتب، منظمة الصحة العالمية، المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات	٢٠١٨
			١٣ - تعزيز نُظُم الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة على الصعيدين الوطني والإقليمي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٧-٢٠٢٠
			١٦ - منهجيات موحدة لوضع تقديرات بشأن تدفقات المخدرات عبر الحدود الوطنية	المكتب، الخبراء الوطنيون المعنيون بقضايا المخدرات، الخبراء الوطنيون في مجال الإحصاءات/الاستقصاءات	٢٠١٨-٢٠٢٠

سابعاً – النقاط المطروحة للمناقشة

٧٤ – قد ترغب اللجنة الإحصائية في القيام بما يلي:

(أ) التوصية بتنفيذ خارطة الطريق المقترحة وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية؛

(ب) دعوة الدول الأطراف إلى تعيين جهات تنسيق وطنية معنية بالاستبيان الخاص بالتقارير السنوية؛

(ج) دعوة المكاتب الإحصائية الوطنية إلى النظر في دورها وولايتها في إعداد ونشر الإحصاءات المتعلقة بالمخدرات، وتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز التنسيق بين المؤسسات الوطنية المشاركة في إعداد الإحصاءات المتعلقة بالمخدرات؛

(د) الترحيب بزيادة التعاون مع لجنة المخدرات، ولا سيما في سياق وضع خارطة الطريق وتنفيذها، من أجل تحسين نوعية وتوافر الإحصاءات المتعلقة بالمخدرات؛

(هـ) دعوة المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، والمرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، والمكتب، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، إلى تعزيز التعاون والتآزر بينها في مجال الإحصاءات المتعلقة بالمخدرات بهدف زيادة اتساق البيانات والتقليل إلى أدنى حد من عبء الإبلاغ من جانب الدول الأعضاء؛

(و) الطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن يقدّم، بالتشاور مع جميع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، تقريراً إلى اللجنة الإحصائية بشأن تنفيذ خارطة الطريق؛

(ز) دعوة مجتمع المانحين إلى تعزيز الجهود العالمية والإقليمية من أجل تنفيذ خارطة الطريق ومدّ البلدان بالدعم لتحسين الإحصاءات الوطنية المتعلقة بالمخدرات.

المرفق

مقتطفات من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدّي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال" (القرار دإ-٣٠/١، المرفق) تشجع على جمع البيانات في المناطق التي لا يغطيها الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية

تشجيع وتحسين الجمع المنهجي للمعلومات والأدلة، وكذلك **تبادل البيانات الموثوقة والقابلة للمقارنة، على الصعيدين الوطني والدولي، عن تعاطي المخدرات وانتشارها الوبائي، بما فيها البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من عوامل الخطر**، والعمل من خلال لجنة المخدّرات وجمعية الصحة العالمية على الترويج لاستخدام المعايير المعترف بها دوليا، حسب الاقتضاء، مثل المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدِّرات، وتبادل الممارسات الفضلى، بغية صوغ استراتيجيات وبرامج فعالة للوقاية من تعاطي المخدِّرات، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية وسائر كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ (الفقرة ١ (ح))

تشجيع جمع البيانات وإجراء البحوث وتبادل المعلومات، وكذلك تبادل الممارسات الفضلى المتعلقة **بمنع ومكافحة الجرائم المتصلة بالمخدِّرات وبتدابير وممارسات خفض عرض المخدرات**، من أجل تعزيز فعالية تدابير العدالة الجنائية، ضمن إطار القانون المنطبق؛ (الفقرة ٣ (ج))

مواجهة التحديات الخطيرة التي تطرحها **الصلات المتزايدة بين الاتجار بالمخدرات والفساد وسائر أشكال الجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار بالأشخاص والاتجار بالأسلحة النارية والجرائم السيبرانية وغسل الأموال، وكذلك جرائم الإرهاب في بعض الحالات، بما في ذلك غسل الأموال المرتبط بتمويل الإرهاب**، وذلك باتباع نهج متكامل متعدد الجوانب، مثلا من خلال تشجيع **ودعم جمع البيانات الموثوقة** وإجراء البحوث، وكذلك تبادل المعلومات الاستخبارية والتحليلات عند الاقتضاء، ضماناً لفعالية تقرير السياسات وتحديد التدخلات؛ (الفقرة ٣ (ك))

تحسين توافر ونوعية المعلومات الإحصائية والتحليلات المتعلقة بزراعة المخدرات وإنتاجها وصنعها والاتجار بها بصورة غير مشروعة **وغسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة**، لأغراض منها تجسيد تلك المعلومات والتحليلات على النحو المناسب في تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، بغية تحسين

قياس وتقييم الآثار المترتبة على تلك الجرائم وزيادة تعزيز فعالية تدابير التصدي التي تتخذها أجهزة العدالة الجنائية في هذا الشأن؛ (الفقرة ٣ (ش))

مواصلة استبانة **ورصد الاتجاهات السائدة في تركيب المؤثرات النفسانية الجديدة وإنتاجها وانتشارها وتوزيعها، وكذلك أنماط تعاطيها وعواقبها السلبية**، وتقييم مخاطرها على صحة وسلامة الأفراد والمجتمع ككل واستعمالاتها المحتملة في الأغراض الطبية والعلمية، والاستناد إلى ذلك التقييم في استحداث وتدعيم تدابير وممارسات تشريعية وتنظيمية وإدارية وعملياتية محلية ووطنية للتصدي لهذه المسائل، تتخذها وتتبعها السلطات المحلية والوطنية المعنية بالتشريع وإنفاذ القانون والقضاء والرعاية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي والتعليم والصحة؛ (الفقرة ٥ (د))

دعم البحوث وعمليات جمع البيانات وتحليل الأدلة وتبادل المعلومات، وتدعيم تدابير التصدي التي تتخذها أجهزة إنفاذ القانون والعدالة الجنائية وسن القوانين، وكذلك توطيد التعاون الدولي في هذا المجال، من أجل منع ومكافحة **الأنشطة الإجرامية المتصلة بالمخدرات التي تستخدم فيها الإنترنت**، بما يتوافق مع أحكام القانون المنطبقة ذات الصلة. (الفقرة ٥ (ع))